

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTÈRE DES FINANCES

DIRECTION GÉNÉRALE DU TRÉSOR

Le Directeur Général

N° 791 /MF/DGT.

وزارة المالية

المديرية العامة للخزينة

المدير العام
Alger, le

03 MAI 2011

MESDAMES ET MESSIEURS LES ORDONNATEURS.

OBJET/ Prêts du Trésor (Logement).

Le décret exécutif n°10-166 du 30 juin 2010 a fixé les modalités et les conditions d'octroi de prêts du Trésor aux fonctionnaires pour l'acquisition, la construction ou l'extension d'un logement.

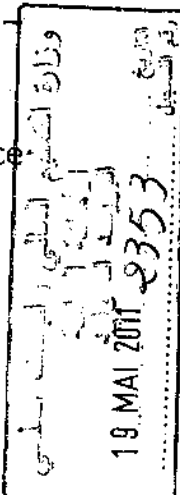
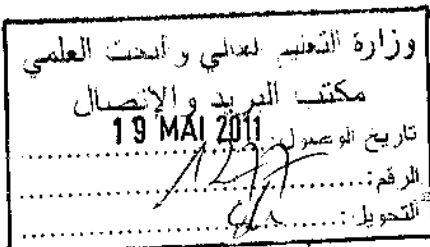
En application des dispositions de l'article 16 de ce décret exécutif, l'arrêté n°27 du 31 mars 2011 du Ministère des Finances a précisé les modalités et les conditions d'octroi et de remboursement des prêts du Trésor aux fonctionnaires pour l'acquisition d'un logement collectif, la construction ou l'extension d'un logement individuel.

A cet effet, j'ai l'honneur de vous transmettre, en annexe, copies de cet arrêté en langues nationale et française, en vous précisant que les dossiers de prêts doivent être transmis uniquement par les administrations centrales à la Direction Générale du Trésor, après leur instruction pour vérifier leurs conformités, et ce conformément aux dispositions des articles 5 et 6 du dit arrêté.

Veillez agréer, Mesdames et Messieurs les Ordonnateurs, l'assurance de ma parfaite considération.



المدير العام للخزينة



قرار رقم المؤرخ في المحدد لشروط و كفيات منح قروض
الخرينة للموظفين من أجل اقتناء، بناء أو توسيع السكن.

ان وزير المالية

- بمقتضى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984، المعدل و المتمم المتعلق بقوانين المالية؛
- و بمقتضى القانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990، المعدل و المتمم المتعلق بالمحاسبة العمومية؛
- و بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 10-149 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1431 الموافق 28 مايو سنة 2010، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة؛
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995، المحدد لصلاحيات وزير المالية ؛
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10-166 المؤرخ في 17 رجب عام 1431 الموافق 30 يونيو سنة 2010، المحدد لكفيات و شروط منح القروض من طرف الخرينة للموظفين من أجل اقتناء بناء أو توسيع السكن.

بقرر

المادة 1: تطبيقا لأحكام المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 10-166 المؤرخ في 17 رجب عام 1431 الموافق 30 يونيو سنة 2010، يهدف هذا القرار إلى تحديد كفيات و شروط منح وتسديد قروض الخرينة للموظفين من أجل اقتناء سكن جماعي، بناء أو توسيع سكن فردي.

أ. أهلية الحصول على القرض:

المادة 2: يمكن للمقيم في ولايات الجنوب أو الهضاب العليا، اقتناء سكن جماعي، بناء أو توسيع سكن فردي.

ولايات الجنوب المعنية هي : أدرار، بشار، تندوف، بسكرة، الوادي، ورقلة، غرداية، الأغواط، إليزي و تمنراست.

ولايات الهضاب العليا المعنية هي : البيض، النعامة، سعيدة، تيارت، الجلفة، مسيلة، باتنة، خنشلة و تبسة كذا البلديات التابعة للولايات المدونة في القائمة المرفقة بهذا القرار.

يمكن للمقيمين في الولايات الغير المذكورة أعلاه، اقتناء سكن جماعي أو القيام بتوسيع سكن فردي.

المادة 3: يستفيد من قروض الخزينة المذكورة أعلاه، موظفوا المؤسسات و الإدارات العمومية، المستخدمون المرسمون في البرلمان، المستخدمون العسكريون وأشباه المدنيين المرسمون التابعون لقطاع الدفاع الوطني و القضاة المتمرسين للوظيفة عند تاريخ تقديم طلب القرض. على أن يظل المعنيون في منصبهم عند تاريخ إصدار حوالة القرض.

المادة 4: حتى يكون المرشح مؤهلا للاستفادة من قروض الخزينة، ينبغي كذلك:

- أن يكون عمره **60** سنة على الأكثر، بما في ذلك الموظفون الذين يشغلون وظائف عليا في الدولة؛
- أن يثبت أقدمية **05** سنوات و أن يكون مرسم؛
- أن يثبت دخل شهري يساوي على الأقل مرة و نصف مرة (**1,5**) الدخل الوطني الأدنى المضمون بما في ذلك احتساب العلاوات القانونية الأساسية؛

يتمدد هذا السن إلى **65** سنة بالنسبة لكل من :

- الأساتذة الباحثين؛
- الأساتذة الباحثين في المستشفيات الجامعية؛
- الباحثين الدائمين؛
- القضاة.

ب. تكوين ملف القرض

المادة 5: تتكفل الإدارات المركزية باستقبال طلبات القروض و إرسالها لمصالح المديرية العامة للخزينة بوزارة المالية، وذلك للتحقق من مطابقتها لأحكام المرسوم التنفيذي المذكور في المادة الأولى لهذا القرار.

في حالة رفض الملف، يتم إشعار الإدارة المركزية لطالب القرض، بأسباب الرفض أو تحديد الوثائق اللازمة لاستكمال الملف.

المادة 6: تُودع طلبات القروض بعد التأكد من أهليتها، من طرف الإدارة المركزية للمرشح، لدى مصالح المديرية العامة للخرينة بوزارة المالية، والتي تكون مرفقة بالوثائق التالية:

- 1 طلب خطي للمرشح يحدد فيه عنوانه الشخصي و المهني و مبلغ القرض المطلوب؛
- 2 شهادة عمل مؤرخة بأقل من ثلاثين (30) يوماً، توضح تاريخ التوظيف و وضعية الطالب. بالنسبة للموظفين الذين يشغلون وظائف عليا في الدولة، تقديم نسخة من مرسوم التعيين أو مقرر التعيين بالنيابة؛
- 3 شهادة ميلاد أصلية مستخرجة من بلدية المولد؛
- 4 شهادة إقامة؛
- 5 كشف الراتب للأشهر الثلاث الأخيرة و مستخرج العائد السنوي؛
- 6 صك مشطوب؛
- 7 شهادة تثبت في حالة اقتناء أو بناء سكن، بأن الطالب بما في ذلك زوجه لا يملك سكناً تسلم له من طرف مصالح المحافظة العقارية؛
- 8 عقد الملكية و رخصة بناء سارية المفعول في حالة مشروع بناء أو توسيع سكن؛
- 9 عقد بيع على أساس مخطط يحرر لدى موثق في حالة اقتناء سكن لدى مؤسسة للترقية العقارية عضو لدى صندوق ضمان القروض العقارية؛
- 10 نسخة من عقد الملكية العقارية أو وعد بالبيع مسجل و مشهر يحرر لدى الموثق وكذا الوثيقة الخاصة بالحالة المالية العقارية للرهن العقاري (شهادة السلبية) ، في حالة اقتناء سكن لدى الخواص؛
- 11 تعهد كل من المستخدم و المستفيد باحترام الأحكام التنظيمية المطبقة على هذه القروض؛
- 12 نسخة من بطاقة التسجيل لدى الضمان الاجتماعي؛
- 13 الوثيقة الخاصة بالحالة المالية العقارية الصادرة عن المحافظة العقارية ؛
- 14 تعهد من الموثق بتحرير رهن من ادرجة الأولى لفائدة المديرية العامة للخرينة خلال مدة 3 أشهر من تاريخ الحوالة و هذا من أجل اقتناء سكن جماعي بما في ذلك عقد بيع على أساس مخطط؛
- 15 رهن من الدرجة الأولى لفائدة المديرية العامة للخرينة من أجل البناء أو التوسيع؛
- 16 كفالة ضمان من طرف الزوج في حالة إذا ما كان هذا الأخير طرف في القرض أو الكفالة؛
- 17 رخصة التوسيع؛
- 18 تقرير خبرة منجز من طرف مهندس معماري معتمد موضحاً فيه المبلغ الإجمالي لمشروع البناء أو توسيع السكن؛

ترفق نماذج الالتزامات المنصوص عليها بملحق القرار الحالي.

المادة 7: يمكن أن يتم الحصول على القرض بتقديم طلب تضامني من طرف الأزواج العاملين المنتمين للتوظيف العمومي، في هذه الحالة يطلب عقد زواج حديث.

المادة 8: في حالة ما إذا كان الطالب قد حصل على قرض من بنك عمومي أو مؤسسة مالية لاقتناء أو بناء أو توسيع سكن طبقاً لأحكام المواد من 1 إلى 3 أعلاه، فإنه يمكن أن يستفيد من قرض الخزينة بمبلغ يعادل المستحقات الباقي تسديدها و ذلك في حدود المبالغ المسقفة في المادتين 10 و 11 أسفله.

يدفع هذا المبلغ الموجه لتسديد المؤسسة المقرضة مباشرة من المديرية العامة للخزينة إلى المؤسسة المقرضة.

بهذا الصدد، يجب على طالب القرض تقديم الوثائق الثبوتية التي تحدد المستحقات الباقي تسديدها، مصادق عليها من طرف المؤسسة المقرضة بما في ذلك الضمانات المتعلقة بالقرض لدى هذه الأخيرة (لصالح الخزينة العمومية).

ج. مبلغ القرض

المادة 9: يحدد مبلغ القرض من خلال :

- سن المستفيد و ذلك في حدود 70 سنة؛
- قدرة هذا الأخير على التسديد، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم تجاوز الأقساط الشهرية للتسديد 30% من الدخل الشهري؛
- طبيعة السكن الممول.

يتم احتساب الدخل الشهري بصافي الأجر مضافاً إليه العلاوات القانونية الأساسية.

المادة 10: يضبط الحد الأقصى لمبالغ القروض لاقتناء أو بناء سكن، بإعتبار قدرة المستفيد على التسديد كما يأتي:

1) سبعة ملايين دينار (7.000.000 دج) للموظفين الذين يشغلون وظائف عليا في الدولة و الموظفين المصنفين في القسم الفرعي من 1 إلى 7 من القانون الأساسي العام للتوظيف العمومي،

2) أربعة ملايين دينار (4.000.000 دج) للفئات الأخرى من الموظفين.

المادة 11: يضبط الحد الأقصى لمبالغ القروض من أجل تأهيل أو تكملة أشغال السكن، بإعتبار قدرة المستفيد على التسديد كما يأتي:

1) أربعة ملايين دينار (4.000.000 دج) للموظفين الذين يشغلون وظائف عليا في الدولة

و الموظفين المصنفين في القسم الفرعي من I إلى 7 من القانون الأساسي العام للتوظيف العمومي،

(2) مليوني دينار (2.000.000 دج) للفئات الأخرى من الموظفين.

المادة 12: تطبق على هذه القروض نسبة فائدة قدرها 1% سنويا و تكون هذه الاستفادة مانعة لأي إعانة عمومية للسكن، باستثناء الإعانة المباشرة.

د. التكفل بالملفات

المادة 13: بعد استلامها، تكون طلبات القروض محل ما يلي :

- مقرر اسمي للمستفيد يحدد فيه مبلغ القرض، مدة التسديد، مبلغ الاقتطاع الشهري، رقم الحساب البريدي الجاري، حساب الخزينة أو الحساب البنكي للمعني، رقم التسجيل لدى الضمان الإجتماعي، وظيفته مع صيغة السكن الممول.
- سند تحصيل لأصل القرض لفائدة حساب القرض المفتوح لهذا الغرض و المتضمن للمعلومات التالية:
 - اللقب و الاسم؛
 - الوظيفة؛
 - العنوان الشخصي و المهني؛
 - مبلغ أصل القرض؛
 - مدة تسديد القرض؛
 - مبلغ القسط الشهري؛
- سند تحصيل على الفوائد لصالح الحساب رقم 201-007 «مداخل متعددة للميزانية» ،
- حوالة دفع.

المادة 14: تبلغ المقررات المرفقة بسندات التحصيل و جداول اهتلاك القرض لأمين الخزينة الرئيسي، مع نسخة إلى الأمرون بالصرف المكلفون بالتنصيف و الأمر بصرف أجور المستفيدين.

تستتبع عملية الإخطار تلقائيا باقتطاع شهري للتسديد مع تأجيل بداية التسديد إلى سنة (01) واحدة، ابتداء من تاريخ تحويل القرض.

المادة 15: تحدد مدة استعمال القرض باثني عشر (12) شهرا كأقصى حد ابتداء من تاريخ الحوالة.

يقيد مبلغ استرداد أصل القرض في الحساب المفتوح لهذا الغرض.

يقيد مبلغ الفوائد المترتبة عن القرض في الحساب رقم 201-007 «مداخل متعددة للميزانية»،

المادة 16: تقوم الإدارة المركزية للمستفيد خلال مدة اثني عشر (12) شهرا من تاريخ استلام القرض، بتقديم إلى المديرية العامة للخزينة بوزارة المالية الضمانات التالية التي تثبت اقتناء، بناء أو توسيع السكن:

- أ. عقد ملكية العقار المشتري؛
- ب. بوليسية تأمين على تسديد القرض لفائدة الخزينة العمومية في حالة الوفاة؛
- ج. وثيقة التأمين على الكوارث الطبيعية؛
- د. شهادة تقدم الأشغال المستخرجة من طرف مصالح البلدية من أجل التوسيع و شهادة المطابقة بعد إنتهاء الأشغال؛

هـ. تسديد القرض

المادة 17: تسدد قروض الخزينة لمدة أقصاها ثلاثون (30) سنة، مع تأجيل التسديد لسنة (01) واحدة، ابتداء من تاريخ الحوالة. يسمح للمستفيد بالتسديد المسبق والإجمالي للمبلغ المتبقى من القرض قبل انتهاء فترة التسديد ، مع عدم احتساب الفوائد المتعلقة بذلك.

المادة 18: تكلف المديرية العامة للخزينة بدراسة طلبات القروض و معالجتها و كذا تسيير القروض الممنوحة بالتنسيق مع مختلف مصالح وزارة المالية.

تحول مبالغ القروض إلى حساب المستفيد، من طرف أمين الخزينة الرئيسي، مع إخطار إدارة المستفيد بذلك.

تسند عملية التحصيل إلى أمين الخزينة الرئيسي، و ذلك طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 93-46 المؤرخ في 14 شعبان 1413 الموافق 06 فبراير سنة 1993 المحدد لأجال دفع النفقات و تحصيل الأوامر بالإيرادات و البيانات التنفيذية و إجراءات قبول القيم المنعدمة. يقوم هذا الأخير بإرسال الوضعيات المفصلة المتكفل بها و المبالغ المتبقى تحصيلها إلى المديرية العامة للخزينة، (C.G A7 و C.G A8)، و التي يجب أن تتضمن المعلومات التالية:

- المبالغ المتبقى تحصيلها للسنة الماضية؛
- تكفل السنة الجارية؛
- مجموع سندات التحصيل؛
- الإلغاء و التخفيض؛
- المجموع الصافي للتكفلات؛
- تحصيل السنة الجارية ؛
- المبالغ المتبقى تحصيلها في نهاية السنة؛

المادة 19: يتم تسديد القروض شهريا كما يلي :

1. بالنسبة للموظفين في الخدمة، عن طريق الاقتطاع الذي يقوم به الأمرون بالصرف، المكفون بالتصفية و الأمر بصرف أجور المستفيدين الذين يجرون الاقتطاع الشهري بدون انقطاع إلى غاية التسديد الكلي لمبلغ القرض،
2. بالنسبة للمستفيدين من القرض المحالين على التقاعد، فإن هيئات التقاعد تتولى الاستمرار في عمليات الاقتطاع المباشر الشهري، كما يأتي:
 - الصندوق الخاص لتقاعد الإطارات العليا للأمم، بالنسبة للذين يشغلون وظائف عليا في الدولة،
 - مصالح الصندوق الوطني للتقاعد بالنسبة للموظفين الآخرين،
 - صندوق المعاشات العسكرية، بالنسبة للمستخدمين العسكريين و أشباه المدنيين في وزارة الدفاع الوطني.
3. بالنسبة للموظفين المستفيدين من إجازة مرضية طويلة الأجل، و المستفيدين من إجازة الأمومة، الاقتطاع الشهري يكون من خلال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
 - تجمع بين المديرية العامة للخزينة و صندوق الضمان الاجتماعي إتفاقية تحدد من خلالها كيفية تكفل مصالح هذه الأخيرة بالاقتطاعات المذكورة أعلاه.

المادة 20: في حالة ما إذا قام المستفيد من القرض، بتقديم طلب استقالة، فإنه يتعين عليه تسديد المستحقات الباقية من هذا القرض كاملة، بما في ذلك الفائدة المتعلقة بها قبل قبول هذا الطلب. و إلا فسيجري عليه التنفيذ الفوري للرهن العقاري، على العقار المقتنى أو المبنى أو الموسع بواسطة قرض الخزينة.

نفس الإجراء ينطبق على المستفيدين محل التسريح أو محل إهمال المنصب.

لا يعفى المستفيد في حالة الاستيداع من التزاماته تجاه المديرية العامة للخزينة بخصوص تسوية المستحقات الواجبة الدفع.

المادة 21: ترسل مصالح الإدارة المركزية للمستفيد من القرض، كل ثلاثة أشهر، إلى المديرية العامة للخزينة بوزارة المالية، وضعية تتضمن المعلومات التالية:

- قائمة بالأسماء والعناوين الشخصية للمستفيدين؛
- مبلغ التسديدات من قبل كل مستفيد؛
- المعلومات المتعلقة بالإدارة الوصية للمستفيد، بما في ذلك المتعلقة بصندوق التقاعد.

المادة 22: في حالة تحويل المستفيد من القرض داخل التراب الوطني، يتعين على الإدارة الوصية التي ينتمي إليها المستفيد أن ترسل إلى المديرية العامة للخزينة، وضعية تتضمن المعلومات التالية:

- قائمة بالأسماء والعناوين الشخصية للمستفيدين؛
- الوضعية المهنية الجديدة للمستفيدين؛
- المعلومات المتعلقة بالإدارة الوصية للمستفيد؛
- مبلغ القرض الممنوح، المبلغ المسدد و كذا المبلغ الباقي للتسديد.

- مبلغ القرض الممنوح، المبلغ المسدد و كذا المبلغ الباقي للتسديد.

قصد ضمان متابعة و تسديد القروض الممنوحة، يتعين على الإدارة الوصية تعجيل عملية التحويل للتكفل بالمعنيين من قبل الهيئات الجديدة المنتسب إليها، و ذلك من خلال التزام هذه الأخيرة بمواصلة الاقتطاع الشهري دون انقطاع حتى التسديد الكلي للقرض.

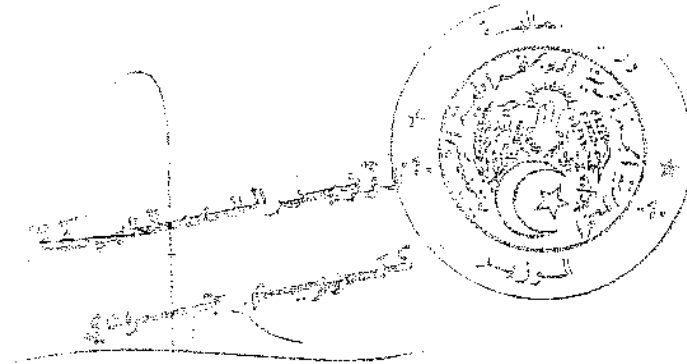
بالنسبة للمستفيدين من القرض المحالين على التقاعد، فإن هيئات التقاعد تتولى الاستمرار في عمليات الاقتطاع المباشر الشهري و ذلك طبقا لأحكام المادة 19 من هذا القرار.

المادة 23: في حالة وفاة أو تحويل المستفيد من القرض خارج التراب الوطني، يتعين على الإدارة الوصية المكلفة بعملية التحصيل، إعلام المديرية العامة للخزينة بذلك، كما يتعين عليها إخطار المعني بالأمر أو ورثته حسب الحالة، للاقتراب من مصالح هذه الأخيرة، قصد تحديد كيفية تسديد ما تبقى من القرض.

المادة 24: عدم دفع مستحقات ثلاث (03) مرات متتالية، ينتج عنه استصدار أمر بالدفع يعادل المبلغ المتبقي من القرض، مع احتساب الفوائد المتعلقة بذلك.

المادة 25: تحدد كيفيات تطبيق هذا القرار، عند الحاجة، بموجب تعليمة من وزير المالية.

حرر بالجزائر في



MINISTERE DES FINANCES

LE MINISTRE

وزارة المالية

الوزير

ARRETE N° 27 DU 31 MAR 2014 PRECISANT LES MODALITES ET LES
CONDITIONS D'OCTROI DE PRETS DU TRESOR AUX
FONCTIONNAIRES POUR L'ACQUISITION, LA CONSTRUCTION
OU L'EXTENSION D'UN LOGEMENT.

LE MINISTRE DES FINANCES :

- Vu la loi N° 84-17 du 7 Juillet 1984, modifiée et complétée relative aux lois de finances ;
- Vu la loi N° 90-21 du 15 Août 1990, modifiée et complétée relative à la comptabilité publique ;
- Vu le décret présidentiel n° 10-149 du 28 Mai 2010, portant nomination des Membres du Gouvernement ;
- Vu le décret exécutif n° 95-54 du 15 Février 1995, fixant les attributions du Ministre des Finances ;
- Vu le décret exécutif n° 10-166 du 30 Juin 2010, fixant les modalités et les conditions d'octroi de prêts du Trésor aux fonctionnaires pour l'acquisition, la construction ou l'extension d'un logement.

- ARRETE -

Article 1 : En application des dispositions de l'article 16 du décret exécutif n° 10-166 du 30 juin 2010, le présent arrêté a pour objet de préciser les modalités et les conditions d'octroi et de remboursement des prêts du Trésor aux fonctionnaires pour l'acquisition d'un logement collectif, la construction ou l'extension d'un logement individuel.

I / Eligibilité au prêt

Article 2 : *Le bénéficiaire résidant dans une wilaya du Sud ou des Hauts-Plateaux peut acquérir un logement collectif, construire ou procéder à l'extension d'un logement individuel.*

Les wilayas du Sud concernées sont : Adrar, Béchar, Tindouf, Biskra, El Oued, Ouargla, Ghardaïa, Laghouat, Illizi, et Tamanrasset.

Les wilayas des Hauts-Plateaux concernées sont : El Bayadh, Naâma, Saïda, Tiaret, Djelfa, M'Sila, Batna, Khenchela et Tébessa, ainsi que les communes des wilayas listées à l'annexe joint au présent arrêté.

Les résidents des autres wilayas non citées ci-dessus peuvent acquérir un logement collectif ou procéder à l'extension d'un logement individuel.

Article 3 : *Peuvent bénéficier d'un prêt du Trésor les fonctionnaires des institutions et administrations publiques, les personnels titulaires du parlement, les personnels militaires et civils assimilés et titulaires relevant du secteur de la Défense Nationale et les magistrats, en fonction à la date de formulation de leur demande de prêt, étant entendu que ces derniers demeurent en fonction à la date de mandatement de ce prêt.*

Article 4 : *Pour être éligible au prêt, le postulant doit, en outre :*

- Etre âgé de soixante (60) ans au plus, y compris pour les fonctionnaires titulaires d'une fonction supérieure de l'Etat ;
- Justifier d'une ancienneté de cinq (05) ans et être titulaire ;
- Justifier d'un revenu mensuel au moins égal à 1,5 fois le Salaire National Minimum Garanti (SNMG), y compris les indemnités statutaires.

Cette limite d'âge est portée à soixante-cinq (65) ans pour les enseignants chercheurs, les enseignants chercheurs hospitalo-universitaires, les chercheurs permanents et les magistrats.

II/ Constitution du dossier de prêt

Article 5 : *La demande de prêt est réceptionnée et transmise uniquement par les administrations centrales à la Direction Générale du Trésor du Ministère des Finances, qui est chargée de vérifier sa conformité avec les dispositions du décret exécutif cité à l'article 1^{er} du présent arrêté.*

L'administration centrale du bénéficiaire est tenue informée des rejets ou des dossiers incomplets, en précisant le motif ou les documents manquants.

Article 6 : La demande de prêt est déposée par les administrations centrales des postulants, après son instruction, au niveau de la Direction Générale du Trésor et doit être accompagnée des documents suivants :

- 1) Une demande manuscrite du postulant devant préciser, la date, ses adresses personnelle et professionnelle ainsi que le montant du prêt sollicité.
- 2) Une attestation de travail datée de moins de trente (30) jours, précisant la date de recrutement et la position du demandeur. Pour les titulaires d'une fonction supérieure de l'Etat, une copie du décret de nomination ou de la décision d'intérim doit être présentée ;
- 3) Un extrait d'acte de naissance délivré par la commune du lieu de naissance ;
- 4) Un Certificat de Résidence
- 5) Une fiche de paie des trois (03) derniers mois et un relevé des émoluments ;
- 6) Un chèque barré ;
- 7) Une attestation que le demandeur, y compris son conjoint, ne possèdent pas en toute propriété, un logement, délivrée par les services de la conservation foncière, et ce pour l'acquisition ou la construction d'un logement ;
- 8) Un titre de propriété et un permis de construire en cours de validité, et ce pour la construction ou l'extension d'un logement ;
- 9) Un contrat de vente sur plan établi par devant notaire, et ce pour l'acquisition d'un logement auprès d'une société de promotion immobilière adhérente au Fonds de Garantie du Crédit Immobilier ;
- 10) Une copie de l'acte de propriété du bien ou une promesse de vente enregistrée et publiée, établie par devant notaire et un certificat négatif d'hypothèque, et ce pour l'acquisition d'un logement auprès d'un particulier ;
- 11) Les engagements de l'employeur et du bénéficiaire à respecter les dispositions réglementaires applicables à ces prêts.
- 12) Une copie de la carte d'immatriculation à la sécurité sociale ;
- 13) Un certificat négatif d'hypothèque délivré par la conservation foncière.

- 14) Un engagement du notaire d'établir une hypothèque du premier rang au profit du Trésor dans un délai de trois (03) mois après le mandatement et ce pour l'acquisition d'un logement collectif y compris la vente sur plan.
- 15) Une hypothèque du premier rang au profit du Trésor pour la construction ou l'extension.
- 16) Une caution solidaire du conjoint dans le cas où celui-ci est co-emprunteur ou caution.
- 17) Un permis d'extension ;
- 18) Un rapport d'expertise d'un architecte agréé faisant ressortir le coût global du projet, et ce pour la construction ou l'extension d'un logement.

Les modèles des engagements sont joints en annexe du présent arrêté.

Article 7 : L'accès au prêt peut se faire au titre d'une demande solidaire introduite par les conjoints fonctionnaires. Dans ce cas un acte de mariage récent est exigé.

Article 8 : Dans le cas où le demandeur a déjà contracté, auprès d'une banque publique ou d'un établissement financier, un prêt pour l'acquisition, la construction ou l'extension d'un logement conformément aux dispositions des articles 1 à 3 ci-dessus, il peut bénéficier d'un prêt du Trésor pour un montant équivalent aux échéances restantes à courir, et ce, dans la limite des montants plafonnés aux articles 10 et 11 ci-dessous.

Ce prêt, destiné au remboursement de l'organisme prêteur, est directement versé à ce dernier par le Trésor.

A cet effet, le demandeur est tenu de présenter à la Direction Générale du Trésor des justificatifs probants, visés par les services de l'organisme prêteur, précisant notamment les échéances restantes à courir y compris les garanties recueillies au titre de l'ancien prêt (au profit du Trésor Public).

III/ Montant du prêt

Article 9 : Le montant du prêt est déterminé en fonction :

- De l'âge du bénéficiaire et dans la limite d'âge de soixante-dix (70) ans.
- De la capacité de remboursement de ce dernier, en tenant compte des mensualités de remboursement qui ne doivent pas dépasser 30% de son revenu mensuel.

- Du type de logement à financer.

Le montant du revenu mensuel est composé du net à payer du salaire et des indemnités statutaires qui y sont rattachées.

Article 10 : Pour l'acquisition ou la construction d'un logement, et en tenant compte de la capacité de remboursement du bénéficiaire, les montants des prêts sont plafonnés comme suit :

- 1) Sept Millions de DA (7.000.000,00 DA) pour les fonctionnaires titulaires d'une fonction supérieure de l'Etat et pour les fonctionnaires classés aux subdivisions 1 à 7 du Statut Général de la Fonction Publique.
- 2) Quatre millions de DA (4.000.000,00 DA) pour les autres catégories de fonctionnaires.

Article 11 : Pour l'extension, la réhabilitation ou l'achèvement d'un logement, et en tenant compte de la capacité de remboursement du bénéficiaire, les montants des prêts sont plafonnés comme suit :

- 1) Quatre Millions de DA (4.000.000,00 DA) pour les fonctionnaires titulaires d'une fonction supérieure de l'Etat et pour les fonctionnaires classés aux subdivisions 1 à 7 du Statut Général de la Fonction Publique.
- 2) Deux millions de DA (2.000.000,00 DA) pour les autres catégories de fonctionnaires.

Article 12 : Ces prêts portent un taux d'intérêt de 1% l'an et sont exclusifs de toute autre aide publique au logement, hormis l'aide frontale.

IV/ Prise en charge des dossiers

Article 13 : Une fois reçue, la demande de prêt fera l'objet :

- D'une décision nominative du bénéficiaire précisant le montant du prêt, la durée de remboursement, le montant de la retenue mensuelle, le numéro du compte CCP, Trésor ou bancaire de l'intéressé, le numéro de sécurité sociale, sa fonction ainsi que le type de logement à financer ;

- D'un titre de perception sur le principal au profit du compte de prêt approprié et portant les indications suivantes :

- Nom et Prénom ;
- Fonction ;

- Adresses personnelle et professionnelle ;
 - Montant du titre correspondant au capital à rembourser ;
 - La durée de remboursement ;
 - Le montant de l'échéance mensuelle ;
- D'un titre de perception sur les intérêts au profit du compte N° 201-007 « Produit Divers du Budget » approprié ;
- D'un mandat de paiement ;

Article 14 : Les décisions accompagnées des titres de perception et du tableau d'amortissement sont notifiées au Trésorier Principal avec copie aux ordonnateurs chargés de la liquidation et de l'ordonnancement des rémunérations des bénéficiaires. La notification entraîne de plein droit le prélèvement de la mensualité de remboursement avec un différé d'un (01) an, à compter de la date de mandatement du montant du prêt.

Article 15 : Le délai d'utilisation du prêt est de douze (12) mois maximum à compter de la date de virement du montant du prêt.

Le remboursement du capital du prêt sera imputé au compte de prêt approprié.

Le remboursement des intérêts du prêt sera imputé au compte 201-007 « Produits Divers du Budget »

Article 16 : Dans un délai de douze(12) mois à compter de la date d'encaissement du prêt, l'administration centrale du bénéficiaire dépose auprès de la Direction Générale du Trésor les garanties ci-après, attestant de l'achat, de l'extension ou de la construction du logement :

- 1) L'acte de propriété du bien acquis ;
- 2) Une police d'assurance de remboursement du prêt au bénéfice du Trésor Public, en cas de décès ;
- 3) Une police d'assurance contre les catastrophes naturelles.
- 4) Une attestation d'avancement des travaux délivré par les services de la commune pour toute extension et un certificat de conformité après achèvement des travaux.

V/ Remboursement du Prêt

Article 17 : Le prêt du Trésor est remboursé sur une durée maximale de trente (30) ans, dont une période de différé d'un (01) an à compter de la date de mandatement du montant du prêt.

Le bénéficiaire du prêt a la faculté de se libérer avant terme final du prêt, avec le remboursement anticipé de la totalité du reliquat, les intérêts y afférents ne sont pas dûs.

Article 18 : La Direction Générale du Trésor est chargée de l'instruction et du traitement des demandes de prêts, ainsi que de la gestion des prêts octroyés, en relation avec les structures concernées du Ministère des Finances.

La mise à disposition des fonds est effectuée par le Trésorier Principal par virement au compte du bénéficiaire, son administration étant tenue informée.

Le recouvrement est confié au Trésorier Principal, conformément aux dispositions du décret exécutif n° 93-46 du 06/02/1993 fixant les délais de paiement des dépenses, de recouvrement des ordres de recettes et des états exécutoires et la procédure d'admission en non valeurs. Ce dernier doit transmettre à la Direction Générale du Trésor les états détaillés des prises en charges et des restes à recouvrer (C.G.A7, C.G.A8) et qui doivent faire ressortir les rubriques suivantes:

- Restes à recouvrer de l'année précédente ;
- Prise en charge de l'année en cours ;
- Total des titres de perception ;
- Annulation et réduction ;
- Total net des prises en charge ;
- Recouvrement de l'année en cours ;
- Restes à recouvrer en fin d'année.

Article 19 : Les remboursements des prêts s'effectueront mensuellement, comme suit :

- 1) Pour les fonctionnaires en activité, par prélèvements opérés par les ordonnateurs chargés de la liquidation et de l'ordonnancement des rémunérations des bénéficiaires, de la retenue de la mensualité ;
- 2) Pour les bénéficiaires du prêt admis à la retraite, les opérations de prélèvement d'office de la mensualité s'effectueront comme suit :

- Le Fonds Spécial de Retraite des Cadres Supérieurs de la Nation, pour les titulaires de fonctions supérieures de l'Etat ;
 - La Caisse Nationale des Retraites pour les autres fonctionnaires ;
 - La Caisse des Retraites Militaires pour les personnels militaires et civils assimilés du Ministère de la Défense Nationale.
- 3) Pour les fonctionnaires admis en congé de maladie de longue durée et ceux en congé de maternité, le prélèvement des mensualités se fera par le biais de la Caisse de la Sécurité Sociale.

Une convention liant la Direction Générale du Trésor à la Caisse de la Sécurité Sociale fixera les conditions de prise en charge des prélèvements ci-dessus indiqués.

Article 20 : Dans le cas où le bénéficiaire d'un prêt du Trésor introduit une demande de démission, il est tenu de procéder au remboursement de l'intégralité des échéances restantes de ce prêt, y compris les intérêts y afférents, avant l'acceptation de cette demande.

A défaut, il est procédé à la mise en œuvre immédiate de l'hypothèque sur le bien immobilier acquis, construit ou agrandi au moyen du prêt du Trésor.

La même procédure s'applique également aux bénéficiaires ayant fait l'objet d'un licenciement ou étant en abandon de poste.

Le bénéficiaire en situation de mise en disponibilité n'est pas dispensé de ses engagements envers la Direction Générale du Trésor pour ce qui est du règlement des échéances dues.

Article 21 : Les services des administrations centrales auprès desquels émargent les bénéficiaires du prêt transmettent à la Direction Générale du Trésor, trimestriellement, un état faisant ressortir les indications suivantes :

- Liste nominative et adresses personnelles des bénéficiaires;
- Montants des remboursements effectués par chacun d'eux ;
- Coordonnées de l'organisme de rattachement, y compris celui de la caisse de retraite ;

Article 22 : En cas de mutation à l'intérieur du territoire national, les services de l'administration générale auprès de laquelle émargent les bénéficiaires de prêts transmettent à la Direction Générale du Trésor un état comportant les indications suivantes sur les concernés :

- Liste nominative et adresses personnelles;
- Nouvelles situations professionnelles ;
- Coordonnées de l'organisme de rattachement ;
- Montant du prêt octroyé, montant des remboursements effectués et montant restant à rembourser.

Les mêmes services sont tenus également, afin d'assurer le suivi et le remboursement des prêts octroyés, de diligenter la passation de la prise en charge des concernés au nouvel organisme du rattachement, qui devra se traduire par l'engagement de ce dernier à poursuivre sans discontinuité le prélèvement de la mensualité, et ce jusqu'à extinction totale du prêt.

Pour les bénéficiaires admis à la retraite, l'organisme de retraite procédera au prélèvement d'office de la mensualité, et ce conformément aux dispositions de l'article 19 du présent arrêté.

Article 23 : En cas de mutation hors du territoire national, ou de décès d'un bénéficiaire du prêt, l'organisme ou l'administration chargé du recouvrement doit en informer la Direction Générale du Trésor, et inviter l'intéressé ou ses ayants droit, selon le cas, à se rapprocher des services de cette dernière pour déterminer les modalités de remboursement du reliquat restant dû du prêt.

Article 24 : Le non remboursement de trois (03) échéances consécutives, entraîne l'établissement systématique d'un ordre de reversement d'un montant égal à celui du reliquat y compris les intérêts y afférents.

Article 25 : Les modalités d'application du présent arrêté seront précisées, en tant que de besoin, par une instruction du Ministre des Finances.

Fait à Alger le

